

الحكومة توافق على التعاقد «بالتراضي» لنظافة جرمانا بحوالي مليار ل.س سنوياً

عبد المنعم مسعود

كشف رئيس مجلس مدينة جرمانا غسان رافع عن وصول موافقة رئاسة الحكومة على مشروع التعاقد بالتراضي لمشروع النظافة في المدينة وتتضمن الموافقة على تعهيد قطاع النظافة في المدينة للمتعهد بقيمة إجمالية ٩٩٠ مليون ليرة سورية سنوياً مبنياً أنها تتضمن الموافقة على ثلاثة اتفاقات سريعة تمت مع متعهدين.

ولفت رئيس البلدية في حديث له «الوطن» إلى أن العمل سيبدأ بعد نحو شهرين يوماً تقريباً وذلك ابتداءً من تاريخ المباشرة موضعاً أنه وفقاً لذلك فقد تم تقسيم المدينة لثلاثة قطاعات غربي وشرقي يبدآن من جسر كشكول وصولاً إلى كورنيش الجناين حيث يبدأ بعده القطاع الذي تشرف عليه البلدية.

مبيناً أن التعاقد سيضمن تعهيد القطاعين الشرقي والغربي للمتعهدين على حين يتم إقسام عملية تنظيف الشارع العام مناصفة فيكون الطريق من جسر كشكول وصولاً للبلدية القديمة من مسؤولية متعهد على حين يصبح باقي الطريق من مسؤولية

المتعهد الآخر وتكون مسؤولية أحد المتعهدين نقل القمامة إلى مكب دير الحجر الذي يعني بالنتيجة إلغاء المكب المؤقت في الدخانية إضافة إلى نقل أكوام القمامة التي رحلت سابقاً إليه. وفقاً لحديث رئيس البلدية فلن تعاني جرمانا بعد البدء بتنفيذ التعاقد من مشكلة قمامة فقط بل سيلزم المتعهدين بعمليات الكنس أيضاً بحيث تشمل الحارات كافة في كل قطاع، مضيفاً: إن عملية رش المبيدات للتلصص من الحشرات بدأت بعد إصلاح المدفع الضبابي بمبلغ مئتي ألف ليرة منوهاً أن هذا المدفع يعمل بنصف طاقته بسبب قدمه من جهة إضافة إلى معاناة أخرى تتعلق بتوافر مادة البزيرين في ظل عدم وجود بطاقة ذكية خاصة به.

وكشف رئيس البلدية عن رفع إضرابة مشروع التعهيد طرقاً وحارات المدينة كافة بقيمة ٨٠٠ مليون ليرة لافتاً إلى أن البدء به سيكون فور الحصول على الموافقة الرسمية مؤكداً توجيهه كتاباً إلى جميع الجهات الخدمية في المدينة لإنهاء مشروعاتها قبل البدء بالتزفيت وأن أي عملية حفر بعد البدء بالتزفيت ستكون على نفقة الجهة صاحبة العلاقة.

محمود الصالح

أصدر وزير التربية عماد العزب عدة قرارات أنهى بموجبها تكليف عدد من العاملين في مديرية التربية خلال جولة له في حلب، وهم رئيس دائرة التنمية الإدارية «عبد الرحمن محمد»، ومشرف المجتمعات التربوية في عفرين «محمد مصطفى»، وإعزاز «فصيل رمضان»، ومسكنة «فاروق جاسم»، ورئيس دائرة التعليم الخاص «عدنان محمد ديب صباغ»، ومعاونته «أروى عائشة»، وعدد من العاملين في الدائرة وهم «صفاء كعكة، عبد الرحمن الزائق، غصون العمر، دانيا وراق».

وأكد العزب في تصريح خاص له «الوطن» أن هذه الإعفاءات ليس لها علاقة مطلقاً بالعملية الامتحانية في حلب والتي تجري بمنتهى السلاسة، ودون أي عقبات أو مشاكل، وسط ارتياح كبير من الطلاب والأهالي في جميع مراكز المدينة والريف المحرر، موضحاً أن قرارات الإعفاء تتعلق بعمل التعليم الخاص في حلب وتحديداً في ملف المعاهد الخاصة، وجاءت نتيجة تحقيقات قامت بها وزارة التربية في هذا الموضوع.

بدوره أوضح مدير تربية حلب إبراهيم ماسو له «الوطن» أن الإعفاء جاء تنفيذاً لتوصيات اللجنة الوزارية المكلفة بالتحقيق ووضع المعاهد الخاصة، إضافة إلى جولة مدير التعليم الخاص في وزارة التربية، والتي تبين منها وجود تهاون من قبل بعض العاملين في دائرة

وزير التربية له «الوطن»: لا علاقة لقرارات حلب بالعملية الامتحانية.. وتطول التعليم الخاص فقط



أهالي الطلاب المتواجدين أمام المراكز الامتحانية لرايهم في العملية الامتحانية، وطمانهم عن أوضاع أبنائهم، وأكد لهم أن الأسئلة الامتحانية شاملة لمحتويات الكتاب ومتوافقة مع ما درسه خلال العام الدراسي، وأن الحكومة حرصت على متابعة أبنائهم.

أهالي الطلاب لاسيما الوافدين من المناطق الساخنة والمتواجدين أمام المراكز الامتحانية أكدوا ارتياحهم للإجراءات التي اتخذتها الوزارة لضبط العملية الامتحانية، والتي من شأنها تحقيق العدالة والموضوعية لجميع الطلاب.

التعليم الخاص، والتغطية على مخالفات المعاهد الخاصة، مضيفاً: إن التربية قامت خلال العام الدراسي الماضي بإغلاق أكثر من ٥٠ معهداً خاصاً في حلب نتيجة المخالفات المرتكبة من هذه المعاهد ومنها وجود أعداد إضافية عن العدد المسجود به إضافة لمخالفات أخرى، علماً أن هناك بحدود ٢٠٠ معهد خاص مرخص في حلب تعمل بشكل منتظم.

هذا وكان وزير التربية قد تفقد خلال الزيارة والتي رافقه فيها محافظ حلب حسين دياب وأقع العملية الامتحانية بحلب واستمع من

مدير تربية حلب: الإعفاءات نتيجة تهاون البعض في تطبيق الأنظمة والقوانين على المعاهد الخاصة

كما زار العزب المركز الامتحاني «التحري» الذي يستوعب الطلاب الوافدين من محافظة الرقة، واستمع منهم حول واقع إقامتهم، والخدمات المقدمة إليهم، فضلاً عن ارتياحهم لواقع الأسئلة الامتحانية.

وخلال اجتماعه مع الكوادر العاملة في الامتحانات في حلب أكد وزير التربية أن سلامة تصحيح المواد ستكون أكثر مرونة باعتبارها كلمات مفتاحية مع الحفاظ على الحد الأدنى لدرجات النجاح، وسيتم تطوير بنك الأسئلة وإعداده وفق خوارزميات خاصة.

مدير إدارة التجنيد العام من حماة: لجنة

لمحاسبة كل من يثبت بحقه أي تقصير أو إبتزاز

حماة- محمد أحمد خيازي

بالدولة، والأب الذي استشهد له ولد ويعفي الشخص الذي دفع بدلاً تقديماً شريطة إقامته خارج سورية ٤ سنوات متواصلة مع فترة سماح مدتها ٣ أشهر كل سنة إقامة في سورية.

ولفت اللواء محلاً إلى أنه فيما يتعلق بالخدمة الاحتياطية يستبعد منها من كان لديه أكثر من أخ في الخدمة، وفي حال كان المستدعي مريضاً أو خارج سورية أو موقوفاً أو محكوماً أو من العاملين في الدولة أو رئيس منظمة شعبية أو عضو فرق رياضية ومثله لسورية في البطولات الخارجية، ورجال الدين أو الابن الوحيد وبقي الأحكام التي تنطبق على الإعفاء من الخدمة الإلزامية.

وأكد مدير إدارة التجنيد العام أن تعليمات شعب التجنيد تقضي بتزويد كل مكلف بالوثائق المطلوبة لإضمارته والابتزاز أو في إنجناز البريد مع مراعاة السرعة في اتخاذ القرارات، منج كل مكلف حقه بهذا الخصوص مبنياً أنه بإمكان أي مراجع أو مكلف لشعب التجنيد تقديم شكوى والإستفسار عن أي موضوع.

وبين أنه تم بهذا الشأن تشكيل لجنة برئاسة مدير إدارة التجنيد العام وعضوية ممثلين عن جهات عامة أمنية وقضائية لمحاسبة كل من يثبت بحقه أي تقصير أو إبتزاز.

التقى مدير إدارة التجنيد العام اللواء سامي محلاً صباح أمس، الفعاليات الألفية والرسمية في مبنى فرع حماة لحزب البعث، لشرح قانون خدمة العلم الإلزامية، والاحتياطية وشروط التأجيل والإعفاء والرّد على سائر استفسارات ومداخلات الحضور بهذا الشأن.

وعرض محلاً عدداً من النقاط المتعلقة بشروط التأجيل من خدمة العلم ومنها من لديه وضع صحي مؤقت تقره اللجان الطبية أو المجلس الطبي العسكري ولذلك لعدة أشهر والحكوم والموقوف والمكلفين بالخدمة المقيمين خارج سورية والأبناء المعينين لأسرهم شريطة أن يكون عمر الأب ٦٥ عاماً، أو في حال كانت أمه مطلقاً أو أرملة ولا معيل لإخوته غيره.

وأكد أن الإعفاء من خدمة العلم يكون في عدد حالات منها أن يعاني المكلف مشكلة صحية مزمنة تقرها اللجان الطبية المعنية استناداً للرسموس ١٧٤، والابن الوحيد لأسرته كما وحيداً لإخوة معوقين.

ويعفي من خدمة العلم كما يعفي من الخدمة كل من كان لديه اثنتان من الإخوة شهيدين أو متوفيان بسبب القيام بواجب العمل

المطالبة بإحداث نقابة مستقلة خاصة بمخبري طب الأسنان في سورية وتحويل معهد التعويضات السنوية إلى كلية بعد توقف ٩ سنوات.. المؤتمر السابع لمخبر طب الأسنان الأربعاء القادم

فادي بك الشريف



طالب مخبريو طب الأسنان في سورية بإحداث نقابة خاصة مستقلة أسوة بكل نقابات المهن المستقلة، لتظهر لتحقيق شخصيتهم وكيانهم وهويتهم العلمية والمكان الذي يستحقونه على المستوى العربي والعالمي، إضافة إلى تنظيمهم مهنياً ونقائياً مع وجود صندوق قاعدي، علماً أن عدد المخبريين يفوق ١٠ آلاف مخبري يتوزعون في مختلف المحافظات وخارج القطر ويشغلون عدة مناصب علمية ومهنية في شركات طب الأسنان العربية والعالمية.

كما طالبوا بدراسة موضوع تحويل معهد تعويضات طب الأسنان في سورية إلى كلية ضمنها الدراسات ٤ سنوات أسوة بكل الدول المجاورة ونظراً للحاجة العلمية والدراسية لهذا الفرع.

وتأتي هذه المطالب بالالتزام مع التحضير لعقد المؤتمر السابع لمخبر طب الأسنان في سورية ٢٦ الجاري تحت رعاية رئيس اتحاد نقابات

العمال جمال القادري، حيث تمت دعوة كل نقابات مخبر طب الأسنان في الوطن العربي.

وفي حديث له «الوطن» قال رئيس اللجنة النقابية لمخبر طب الأسنان في طرطوس مصطفى ميهوب: تقدمنا لعدة جهات حكومية بأكثر من طلب لإحداث النقابة المستقلة، مع تعهدنا

بتحمل جميع المسؤوليات التنظيمية والعلمية والمهنية والمالية دون تحميل مختلف الجهات أي أعباء إضافية في حال تمت الاستجابة لمطالبنا، مع العلم أن هناك اتحاداً عربياً موجوداً لكل نقابات مخبر طب الأسنان في الدول العربية، وسورية خارج هذا الاتحاد بسبب عدم وجود نقابة مستقلة،

مضيفاً: خسرت قيادة هذا الاتحاد التي نستحقه، علماً أن كل الاجتماعات التأسيسية لهذا الاتحاد العربي عقدت في سورية.

وأشار ميهوب إلى أهمية المؤتمر القادم بعد توقف دام ٩ سنوات بسبب ظروف الأزمة، علماً أن أول مؤتمر علمي لمخبر الأسنان في سورية انعقد في عام

٢٠٠٥ بدمشق، واستمرت المؤتمرات العلمية تعقد كل سنة حتى كان المؤتمر السادس في عام ٢٠١٠.

كما لفت ميهوب إلى تأكيد الحضور العربي المؤتمر القادم على أعلى مستوى ممثلاً برؤساء النقابات، منوهاً للخروج بتوصية من خلالها تدعو لإحداث النقابة، نظراً لأهميتها مع طرح مبررات وجودها وانعكاسها الإيجابي من خلال بحث الموضوع وأهميته.

وقال: فوجئنا سابقاً بدمج مخبري الأسنان مع نقابة تضم ١١ مهنة أخرى من مرضين ومعالجين فيزيائيين وأشعة ونظارات طبية.. الخ، علماً أن مهنة تعويضات الأسنان مهنة طبية بترخيص من وزارة الصحة حصراً، ومنذ سنوات تبعت تنظيمياً لنقابة الخدمات الصحية في اتحاد العمال تحت مسمى اللجنة النقابية لمخبر طب الأسنان، واعتقد هذا الاسم في ٢٠١٢ محافظة، لافتاً إلى أنه في العام ٢٠١٢ صدر مرسوم بإحداث نقابة التمريض والمهن الصحية المساعدة، لكن كانت المفاجأة بضم المخبرين لهذه النقابة.

ادعى أنه مفتش في هيئة الرقابة

نصاب يتقاضى أموالاً لتأمين وظائف وهمية لشباب في التربية والإسمنت

طرطوس- مكتب الوطن

ألقي فرع الأمن الجنائي في طرطوس القبض على منهم بقضية احتيال ونصب بحق عشرات المواطنين المشاركين في مسابقتي التربية ومعمل الإسمنت وشركائه وكان بجوزته عدد كبير من الشرائح الخلوية بأرقام مختلفة يستخدمها للتواصل مع المواطنين، وتم الانتهاء من ضبط إشارات عدد كبير من المواطنين الذين ادعوا عليهم وتم تقديم المغبوض عليهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم العادل، وتم التأكد من أنه لا مواطنين معهم في التربية أو معمل الإسمنت.

وفي التفاصيل أوضح رئيس فرع الأمن الجنائي العقيد طاهر محمد صالح نبيع أنه ومنذ عشرين يوماً وردت إلى الفرع معلومة من مديرية التربية عن قيام مجموعة من المواطنين بمراجعتهم للتأكد فيما إذا كانوا ناجحين بالمسابقة أم لا معهم وإحالات وهمية عليها اسم الشخص «التاج»، والمكان الذي سيباشر العمل به بشكل مخالف لإحالة الحقيقية تكون الإحالات النظامية من مديرية التربية هي إحدى الأوراق المطلوبة من ضمن مجموعة من الأوراق للناجح في المسابقة، مضيفاً: إن هؤلاء المواطنين أخبرهم عن قيام أحد الأشخاص بقبض مبالغ تقديمية منهم للتوسط لهم وتوظيفهم في مديرية التربية وإن هذا الشخص كان يدعي بأنه مفتش في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وتم تزويدنا بمذامج من تلك الإحالات الوهمية بأسماء البعض منهم.

وأضاف نبيع، من خلال البحث والمتابعة الجدية للموضوع توصلنا لمعرفة هذا الشخص المحتال وتبين أنه يدعى «ن ع م»، وهو من أرباب السوايق والنسب والاحتياال والتزوير ومن خلال متابعته ورصدته تم إلقاء القبض عليه في إحدى قرى طرطوس سبة وبرفقته شخص يدعى «ح ع ع»، وتم على ذلك.

الوطن

رحجت دراسة صادرة عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد»، أن تكون الأزمة الحالية قد أثرت بشكل حاد في معدل النمو السكاني (العام).

ورأت الدراسة التي أعدها الدكتور محمد أكرم القش ضمن سلسلة قضايا التنمية البشرية بعنوان «المسألة السكانية في سورية» أن الأزمات أدت إلى انخفاض المعدل أتباً ليصبح سالباً في السنوات الأولى من الأزمة بمسئوى وصل في نروته إلى حدود (٠,٥- بالمئة)، ثم عاد إلى مستواه قبل الأزمة مع نهاية عام ٢٠١٦.

وبالنسبة لمعدل النمو السكاني الطبيعي (أي بعد تحييد عامل الهجرة الخارجية أو اللجوء)، فرجت الدراسة أنه شهد ارتفاعاً طفيفاً من نحو (٢,٩ بالمئة) قبل الأزمة إلى حدود (٣- ٣,١ بالمئة) في الأزمة، ذلك نتيجة حدوث تغير سلبي في معدلات السلوك الإنجابي واتجاهاته طوال هذه المدة.

ونظراً إلى أن هذه العوامل كافة تأثرت سلبياً بالأزمة، فمن المرجح في ظل هذا التغير السلبي لمعدلات السلوك الإنجابي الذي صاحب الأزمة، أن يرتفع معدل الخصوبة الكلية إلى نحو (٤,١) مواليد لكل سيدة، ومعدل الخصوبة الزوجية إلى ستة (٦) مواليد في العام ٢٠١٧. علماً أنه كان من المتوقع أن يتراجع معدل الخصوبة الكلية إلى (٣,١) مواليد، والزواجية إلى (٥) مواليد، وفق المسار الاستمراري (المرجعي)، أي في حال عدم تعرض سورية لهذه الأزمة الحالية.

وأشارت الدراسة إلى أن المجتمع السوري شهد طوال العقود الخمسة الماضية تحولات ديموغرافية مهمة، نتجت عنها زيادات كبيرة في أعداد السكان وتبدلات في خصائصهم وبنيتهم الهيكلية، إن شكلت الزيادة السريعة والمطردة

في حجم السكان، والتغيرات المستمرة في التوزيع الجغرافي للسكان، عائقاً إضافياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية. ومن المعلوم أن هذه الزيادة تعود بشكل رئيس إلى ارتفاع مستوى الخصوبة التي جعلت عدد سكان سورية حالياً يتجاوز خمسة أمثال حجمه في عام ١٩٦٠.



إضافة إلى أن سنوات الأزمة وتداعياتها أفزرت تحديات وصعوبات كبيرة في متابعة تنفيذ الخطط الموضوعية قبل الأزمة التي بذلت فيها جهود حثيئة، من أجل تطوير وإقرار سياسات سكانية واضحة ومحددة الأولويات، تستجيب لمتطلبات الواقع ومستجداته المتصلة بالتغيرات السكانية التي بدت ملامحها الجوهريّة المبشرة بتحول ديموغرافي باتجاه إنفتاح النافذة الديموغرافية وإمكانية تحولها إلى فرصة تنموية مع نهاية تسعينيات القرن الماضي.

المقدر الاستمراري بافتراض عدم تعرض سورية لهذه الأزمة، يعود الحركة السكانية (الهجرة واللجوء) غير الاعتيادية طوال هذه المدّة، وأنه رغم تراجعها التدريجي والبطيء نسبياً عن ذروته، بدءاً من العقد الأخير من القرن الماضي، بقي معدل النمو السنوي للسكان يقتضي إلى المستويات المرتفعة عالمياً، إذ تراجع من (٣,٢٩ بالمئة) في الأمد الواقع بين (١٩٨١-١٩٩٤)، إلى (٢,٦٦ بالمئة) في الأمد الواقع بين (١٩٩٤-٢٠٠٤) وإلى (٢,٣٧ بالمئة) في الأمد الواقع بين (٢٠٠٤-٢٠١٠). واقترحت الدراسة بناء قاعدة معلومات سكانية ترصد التغيرات في حركة المؤشرات؛ بهدف التنبؤ الآتي، بواسطة برامج العمل التنقيذية السنوية، إضافة إلى رسم السياسات العبيدة المدى لتحسين هذه المؤشرات، وتوفير القومات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لخفض معدلات الخصوبة التي يظهر بوضوح تأثرها الكبير بعاملين مباشرين هما سن الزواج وبخاصة لإلانات الذي يتحدد بناء على المستوى التعليمي لبن ومشاركتهن بالعملية التنموية (النشاط الاقتصادي) ومستوى الوعي المجتمعي، وعدد مرات تكرار الحمل أثناء الزواج، الذي يتأثر إضافة إلى العوامل السابقة بمستوى خدمات الصحة الإنجابية ومقدرة الأسر على الحصول عليها.

كما اقترحت الدراسة رسم سياسة وطنية واضحة تجاه الهجرة الخارجية، للحد من الهجرة الداخلية بالعمل على تحقيق عدالة أكبر في توزيع الاستثمارات العامة والخاصة جغرافياً، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الخدمات الاجتماعية وخدمات البنى التحتية، وإحداث تنوع اقتصادي بما يتوافق مع العزرات النسبية للمحافظات والمناطق، والتوجه نحو البرامج الاستثمارية لتخفيف التفاوت التنموي، والاهتمام بموضوع الاقتصاد المعرفي والاستثمار في رأس المال البشري.